A/45/484
S/21721
7 September 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH AND FRENCH

Distr.
GENERAL

UN LIBRARY
SEP 12 1990
UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والاربعون
البنود ٧١ و ١٤٣ و ١٤٤ من جدول الاعمال المؤقت*
استعراض تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي
تطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول
تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية

مجلس الأمن
السنة الخامسة والاربعون

رسالة مؤرخة في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لايطاليا لدى الامم المتحدة

يشرفني أن أحيل اليكم ، بالانكليزية والفرنسية ، نصوص الاعلان المتعلق بالازمة في الخليج ، والاعلان المتعلق بالعلاقات بين الاتحاد الاوروبي والعرب ، والاعلان المتعلق بحالة الرعايا الأجانب في العراق والكويت (المرفقات من الاول الى الثالث) ، والصادرة عن الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في الاجتماع الوزاري الاستثنائي للتعاون السياسي الأوروبي المعقود في روما يوم ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقاتها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٧١ و ١٤٣ و ١٤٤ من جدول الأعمال المؤقت ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) فييري تراكسلر
السفير

---

* A/45/150 و Corr.1 .

المرفق الأول

الاعلان المتعلق بالأزمة في الخليج

يعيد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تأكيد تأييدها الكامل لأن تنفذ في جميع جوانبها قرارات مجلس الامن المتعلقة بالأزمة في الخليج ، وتصميمها على العمل الفعّال لتأمين احترامها . والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مقتنعة بأن التنفيذ الكامل للحظر الذي قرره مجلس الأمن فيما يتعلق بالعراق شرط ضروري للوصول الى حل سلمي للأزمة . وهي تنفذ الحظر بتنفيذا كاملا وتطلب الى جميع أعضاء المجتمع الدولي القيام بمثل ذلك .

ويدرك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مدى فداحة العبء الذي تفرضه الأزمة الحالية على اقتصاد بلدان كثيرة . ولذا ، فإنها عازمة على الإسهام في الجهد الذي تبذله هذه الدول لمواجهة هذه الحالة والعمل باخلاص على تنفيذ الحظر .

إن البلدان الاكثر تأثرا بصورة مباشرة من تنفيذ الحظر ، وخصوصا الأردن ، وتركيا ، ومصر قد تقدمت بطلب المساعدة لمعادلة هذه الآثار القصيرة الأجل . وقد اتخذ الاتحاد والدول الأعضاء فيه قرارا بشأن تقديم هذه المساعدة القصيرة الأجل الى تلك البلدان الثلاثة . وستكون هذه المساعدة في إطار عمل متضافر مع بلدان صناعية أخرى فضلا عن بلدان المنطقة . وسيقوم مجلس الشؤون العامة باتخاذ القرارات المناسبة في اجتماعه المقبل على أساس مقترحات اللجنة ونتائج المشاورات مع بلدان أخرى .

ومن اللازم ، في هذه الحالة ، أن يكثف التعاون الدولي وأن تقوم المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والفاو وهيئات أخرى مثل نادي باريس) بدورها كاملا . كذلك يتعين أن يسهم المصرف الأوروبي للانشاء والتعمير في حل المصاعب التي تجابهها بلدان أوروبا الوسطى والشرقية . ومن الأمور ذات الأهمية الحاسمة أن تبذل جميع الجهود لمنع الاقتصادات المتأثرة من الانطواء على نفسها .

وبالإضافة الى المساعدة الانسانية التي سبق تقديمها ، فإن من الضروري بذل جهد رئيسي لاعادة المهاجرين من العراق والكويت الى أوطانهم . إن الاتحاد على استعداد لتخصيص مبلغ كبير من موارد ميزانيته لمعونة إنسانية اضافية . وستسهم الدول الأعضاء في الجهد المشترك ، ولاسيما في مجال توفير تسهيلات المواصلات .

ويكرر الاتحاد والدول الاعضاء فيه الإعراب عن الاستعداد لمواصلة الحوار السياسي وللسعي للبدء المبكر والاختتام العاجل لمفاوضات الاتفاق التجاري مع بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

وسيعمل الاتحاد على التعجيل بالعمل الذي يجري حاليا فيما يتعلق بتكثيف سياسة الاتحاد في منطقة البحر الابيض المتوسط .

وعلاوة على ذلك فإن الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء فيه عاقدة العزم على الاسهام في ايجاد سياسة للتعاون الاوروبي تستهدف التأثير ، بطريقة بنّاءة ، على حل المشاكل الهيكلية التي تصيب منطقة البحر الابيض المتوسط والشرق الاوسط في مجالات الاستقرار والرفاه الاقتصادي والاجتماعي . وسيكون اجتماع بالما القادم في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا مناسبة مهمة للإسهام في التفكير الطويل الاجل الذي تشتد الحاجة اليه فيما يتعلق بهذه المشاكل .

المرفق الثاني

الاعلان المتعلق بالعلاقات بين الاتحاد الاوروبي والعرب

في الوقت الذي يؤثر فيه العدوان الوحشي من جانب العراق على بلد عربي آخر وضمه على المجتمع الدولي بأسره ، وعلى دول الشرقين الأدنى والأوسط بخاصة ، يعيد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تأكيد عزمها على توطيد وتعزيز روابط الصداقة التاريخية التي تربطها بالعالم العربي بأسره . وهي على استعداد لمواصلة الإسهام في تثبيت حالة من السلم والاستقرار والتعاون في المنطقة ، وهذه هي الطريقة الوحيدة لتعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لجميع أهالي المنطقة .

وتحقيقا لهذه الغاية ، فإنها تظل ملتزمة بتطوير الحوار الأوروبي العربي الذي استؤنف في الوقت المناسب في الاجتماع الوزاري الذي عقد في كانون الاول/ديسمبر في باريس . وستقوم الرئاسة في الأيام القادمة بإجراء الاتصالات المناسبة مع الجانب العربي بغية عقد اجتماع في وقت مبكر على المستوى الوزاري .

ويعتقد الاتحاد والدول الأعضاء فيه أنه يجب إيلاء أولوية عليا لحل الأزمة التي سببها العدوان العراقي على الكويت ، وذلك بالتنفيذ الكامل للقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة . ويزيد من الظلم للشعب العربي أن العدوان العراقي على الكويت قد أخر البحث عن تحقيق تقدم نحو حل مشاكل أخرى في المنطقة ، مثل النزاع العربي الاسرائيلي ، والمشكلة الفلسطينية والحالة في لبنان . وهي تعيد تأكيد التزامها القائم منذ وقت طويل بحل عادل وشامل ودائم لمشاكل المنطقة ، طبقا لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمبادئ التي وضعها الاتحاد .

المرفق الثالث

الاعلان المتعلق بالرعايا الاجانب في العراق والكويت

يعيد الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء فيه تأكيد ادانتها القاطعة للتدابير التي اتخذتها السلطات العراقية ضد الرعايا الاجانب في العراق والكويت ، وضد السفارات في الكويت ، وهي مصممة على الاحترام الكامل لحق الرعايا الاجانب في هذين البلدين في حرية الحركة . وهي تعتبر هذه التدابير غير مقبولة على الاطلاق وتتعارض مع القانون الدولي ، وستواصل رد الفعل تجاهها في تضامن كامل .

ويعرب الاتحاد والدول الاعضاء فيه عن استيائها لانه بالرغم من الجهود التي بذلها الامين العام للامم المتحدة عن طريق مبعوثيه وبنفسه في المناقشات الاخيرة في عمان ، فإن السلطات العراقية لم تمتثل للقرار ٦٦٤ ، الذي يطلب فيه مجلس الامن من العراق أن تسمح لمواطني البلدان الاخرى بمغادرة الكويت والعراق فورا وتسهل ذلك . وهي تعرب عن رغبتها الملحة في أن يتمكن الامين العام للامم المتحدة من متابعة جهوده وأن يمد نطاقها الى حالة البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت وذلك بإرسال بعثة لاقامة اتصال معها .

ويتطلع الاتحاد والدول الاعضاء فيه الى استئناف مبكر للمناقشات بين السلطات العراقية ولجنة الصليب الاحمر الدولية وتحثها على أن تتعاون بصورة كاملة مع جهود لجنة الصليب الاحمر الدولية لتوفير أشكال الحماية والمساعدة للرعايا الاجانب المحتجزين في العراق والكويت .

وهي تكرر الاعراب عن أن السلطات العراقية ملزمة بالسماح لجميع الرعايا الاجانب ، وليس للنساء والاطفال فقط ، والمحتجزين ضد ارادتهم بالمغادرة . وسيظل الاتحاد والدول الاعضاء فيه مصممة على أن تفعل ما هو ضروري لتأمين حمايتهم . وهي تعتبر السلطات العراقية مسؤولة مسؤولية كاملة ، وفقا للقانون الدولي ، بما في ذلك الافراد منهم بصفتهم الشخصية - عن سلامة الرعايا الاجانب .

- - - - -